

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- تحليل خاص : دول مجلس التعاون الخليجي تصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠

- من الصحافة العالمية : أكبر ١٠ مخاطر تهدد اقتصاد العالم

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### أكثر من ٣٠ دولة جديدة تسعى للانضمام للبنك الآسيوي

بكين - أ ش أ

كشف رئيس البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية جين لي تشون الجمعة أن أكثر من ٣٠ دولة ترغب في الانضمام لهذا الصرح المالي الكبير، الذي تم إنشائه العام الماضي، بمبادرة من الصين، وأفتتح رسميا في منتصف شهر يناير من العام الحالي.

وقال تشون- في تصريحات أدلى بها على هامش منتدى وبأو الآسيوي المنعقد حاليا في مقاطعة هاينان بجنوب الصين - إن البنك يقوم في الوقت الراهن بتلقي طلبات الالتحاق من الدول الراغبة في ذلك.

كانت الصين أقامت في ١٦ يناير الماضي مراسم الافتتاح الرسمي للبنك، والتي وصفها الرئيس الصيني شي جين بينج "باللحظة التاريخية"، قائلا إن البنك - الذي يبلغ رأسماله المكتتب المبدئي ١٠٠ مليار دولار - سيعزز من استثمارات البنية التحتية في آسيا ليلبي الاحتياجات الهائلة للقارة، ويسهم في الترابط الإقليمي.

### دراسة: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سكلف اقتصادها مائة مليار جنيه

لندن - أ ف ب

أفادت دراسة أعدت بطلب من أهم منظمة لأصحاب العمل في بريطانيا، إن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكلف اقتصادها خسارة بقيمة مائة مليار جنيه استرليني وأن يدمر نحو مليون وظيفة.

وأكدت الدراسة، التي أجرتها شركة "بي دبليو سي" بطلب من إتحاد الصناعات البريطانية ونشرت الأحد، أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيسبب "صدمة جديّة" للاقتصاد البريطاني ويكلفه خسارة في مستوى الإنتاج بنحو مائة مليار جنيه (١٤٥ مليار دولار) أي ما يعادل ٥% من الناتج الاجمالي السنوي.

### عجز موازنة فرنسا أفضل من المستهدف في ٢٠١٥

باريس - رويترز

أظهرت بيانات لـ «وكالة الإحصاءات الفرنسية» (الجمعة)، تراجع عجز الموازنة العام الماضي بدرجة أكبر من التعهدات التي قطعتها باريس على نفسها لشركائها في الاتحاد الأوروبي، لكن مع ارتفاع الديون إلى مستوى قياسي.

وتراجع العجز العام الفرنسي - الذي يشمل عجز موازنات البنك المركزي والحكومات المحلية والتأمينات الاجتماعية - إلى ٣,٥% من الناتج الاقتصادي العام الماضي.

وهذا العجز هو الأقل منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وأفضل من المستوى البالغ ٣,٨ في المئة الذي كانت باريس تستهدفه في التزاماتها لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى في منطقة اليورو.

### **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

### معاناة الاقتصادات الآسيوية تهدد النمو العالمي

أبو ظبي - وام

حذرت نشرة «أخبار الساعة» أن المستوى الذي سجله معدل البطالة في كوريا الجنوبية في فبراير الماضي، والذي يُعد الأعلى في ٦ سنوات، يعزز القلق من تراجع قوة ليس الاقتصاد الكوري الجنوبي فقط بل الاقتصادات الآسيوية الكبرى كلها، لاسيما أن ذلك التطور في كوريا الجنوبية يأتي استكمالاً لمسار التباطؤ الذي لحق بالعديد من الاقتصادات الآسيوية الكبرى خلال السنوات الماضية والذي كان قد بدأه الاقتصاد الياباني ولحق به الاقتصادان الصيني والهندي.

ونكرت النشرة - الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في افتتاحيتها أمس تحت عنوان «معاناة الاقتصادات الآسيوية الكبرى» - أن بيانات هيئة الإحصاءات في كوريا الجنوبية أشارت مؤخراً إلى أن معدل البطالة في البلاد ارتفع إلى ٤,١% في فبراير الماضي من ٣,٥% في يناير السابق عليه ليسجل بذلك أعلى معدل للبطالة منذ عام ٢٠١٠، مشيرة إلى أن الهيئة ذكرت أن الشباب هم الأكثر معاناة من البطالة وهم عاجزون بشكل ملحوظ عن العثور على وظائف، وهذا الأمر فضلاً عن أنه يعبر عن حجم الضغوط الثقيلة التي يواجهها اقتصاد كوريا الجنوبية في الوقت الراهن، يضيف أيضاً بنداً جديداً لسجل تعثر الاقتصادات الكبرى في القارة الآسيوية والذي يزداد يوماً بعد يوم .

### تقرير: ١٠٥ مليار دولار قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ بالمنطقة

موقع مباشر

كشف تقرير صادر عن شركة الماسة كابيتال، أن منطقة الشرق الأوسط شهدت عمليات اندماج واستحواذ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بقيمة ١٠٥,٥ مليار دولار.

ووفقاً للتقرير فإن قيمة صفقات الاستحواذ بكل من قطر ومصر والإمارات بلغت ٢٢,٣٧ مليار دولار و٢١,٧٢ مليار دولار و٢١,٢٩ مليار دولار على التوالي، وهو ما يمثل ٦٢% من القيمة الإجمالية.

وأوضح التقرير أن عدد صفقات تلك العمليات بلغ في قطاع العقارات ٢٣٩ صفقة بقيمة ٢٩,٥١ مليار دولار، وفي قطاع الخدمات المالية ٣٤٦ صفقة بقيمة ٢٣,٠٤ مليار دولار.

وبين التقرير أن قطاع الاتصالات بلغت صفقاته ٤١ صفقة بقيمة ١٥ مليار دولار، في حين بلغت الصفقات في قطاع الأغذية ٩٩ صفقة بقيمة ٥,٧٢ مليار دولار، حيث كانت هذه القطاعات هي الأكثر جاذبية لتلك العمليات.

ونكر التقرير أن نشاط الاندماج والاستحواذ بالمنطقة جاء في ظل شهية مخاطرة أكبر ومراكز قوية للسيولة التي تحققت خلال فترات ارتفاع أسعار النفط .

### "لاجارد": الفائدة السالبة دعمت الاقتصاد العالمي

موقع أرقام

قالت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إن الأمور ستكون أسوأ بدون فائدة سالبة وأكدت على أن إقرارها في أوروبا واليابان قد دعم النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع الأسعار.

وأوضحت لاجارد في حوار لوكالة "بلومبرج" أن القطاع المالي ربما يحتاج لتنفيذ أنماط جديدة ولو لم تقر عدة دول فائدة سالبة لأصبح الأمر أسوأ وأكثر تعقيداً في ظل الهبوط الحاد لمعدل التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي.

ونكرت لاجارد أنه من الجيد إقرار هذه الفائدة السالبة في ظل الظروف الحالية من أجل إنعاش الاقتصادات باعتبارها أداة فاعلة، ويلزم المزيد من الوقت لتقييم السياسات النقدية بناء عليها.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجاري للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

### صندوق النقد الدولي يدعو دول الخليج إلى تحديد الأوليات في الإصلاحات الاقتصادية

(كونا)

دعا صندوق النقد الدولي دول الشرق الأوسط وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحديد أوليات الإصلاحات الاقتصادية مع تزايد العقبات أمام تطبيق الإصلاحات الجمة.

وقال صندوق النقد في تقرير أصدره بعنوان (تجنب الوسط الجديد: زيادة النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على المدى الطويل) إن نسبة النمو في الأقاليم المذكورة قد ضعفت بنسبة كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية ساهمت به بشكل مباشر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأيضاً "أسعار النفط المنخفضة والتوترات الجيوسياسية".

وذكر التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي - وبسبب تقليل مصروفات الحكومات بسبب انخفاض سعر النفط - ستواجه انخفاضاً في "توظيف المواطنين في القطاع العام أو الحكومي ما سترك لأغلبية مهمة البحث عن الوظائف في القطاع الخاص غير النفطي".

### وكالة الطاقة تشكك في جدوى اتفاق على تثبيت إنتاج النفط

رويترز

قال مسؤول تنفيذي بارز في وكالة الطاقة الدولية أن اتفاقاً بين بعض منتجي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا على تثبيت الإنتاج ربما يكون «لا معنى له».

ودعت قطر أعضاء المنظمة البالغ عددهم ١٣ دولة وكبار المنتجين من خارجها إلى اجتماع في عاصمتها الدوحة يوم ١٧ (أبريل) لإجراء جولة جديدة من المحادثات لتوسيع اتفاق تثبيت الإنتاج.

وانضمت ليبيا إلى إيران في رفضها للمبادرة، ومن شأن غياب البلدين العضوين في «أوبك» وكلاهما يتمتعان بفرص محدودة لزيادة الإنتاج، الحد من أثر أي نجاح في توسيع دائرة تثبيت الإنتاج خلال اجتماع ابريل.

### تعديل نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الرابع بالزيادة وأرباح الشركات تتراجع

واشنطن (رويترز)

تباطأ نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الأخير من العام الماضي ولكن حدة التباطؤ لم تكن بالقدر الذي كان متوقعا في السابق حيث بدد ارتفاع جيد في إنفاق المستهلكين أثر الانخفاض الناتج عن جهود الشركات الرامية إلى تخفيض المخزونات المتراكمة. وقالت وزارة التجارة يوم الجمعة في ثالث تقديراتها للناتج المحلي الإجمالي إنه ارتفع بنسبة ١,٤% على أساس سنوي بدلا من ١% في القراءة السابقة. وكانت التقديرات الأولية تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧% فقط. ونما الاقتصاد بمعدل ٢% في الربع الثالث و ٢,٤% في عام ٢٠١٥ بكامله.

### التأثير على مصر:

يتعين علي مصر الانتباه إلى أن تطورات الأزمة الاقتصادية العالمية تشهد تحولات جديدة سواء على مستوى التأثيرات؛ حيث بدأت الولايات المتحدة تخرج نسبيا من حالة الركود في حين تسعي الدول النامية للدخول في شراكات جديدة في ظل سعي الصين من خلال البنك الآسيوي للتحوّل إلى قوة اقتصادية عالمية بينما تتصاعد وتيرة مخاوف الركود الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، مما يستلزم انتباه الحكومة المصرية إلى ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتنشيطية للاقتصاد تعتمد في الأساس على تنمية وتنشيط الصناعة المحلية وإحلال الواردات وتنمية الصادرات للأسواق التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية خاصة الأسواق العربية والأفريقية، مع السعي لوضع سياسات متوسطة المدى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي تشهد تحولات جديدة حاليا.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل خاص : دول مجلس التعاون الخليجي تصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام

٢٠٣٠

بيان صحفي - موقع ارقام

يبين أحدث تقارير إرنست ويونغ حول محفزات النمو الاقتصادي بعنوان 'قوة التكامل'، أنه في حال قررت دول مجلس التعاون الخليجي أن تصبح سوقا واحدة بدلا من ستة أسواق منفصلة فإنها مجتمعة ستغدو مباشرة تاسع أكبر اقتصاد في العالم بحجم يماثل الاقتصاد الكندي والروسي ويقارب حجم الاقتصاد الهندي. وإذا حافظ الاقتصاد الخليجي الناشئ على معدل نمو سنوي قدره ٣,٢% خلال السنوات الـ ١٥ القادمة، فمن الممكن أن يصبح سادس أكبر إقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ وبذلك يكون قد اقترب من حجم الإقتصاد الياباني.

وقال جيرارد غالاغر، الشريك المسؤول عن الخدمات الاستشارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إرنست ويونغ: تواجه حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لحظة حاسمة. فمع انخفاض أسعار النفط، ينبغي على تلك الدول الإسراع من إيجاد محفزات نمو جديدة لا تعتمد على عائدات النفط. وتتنظر حكومات دول الخليج في الوقت الحالي في خيارات جديدة واتخاذ قرارات مثل الانفتاح على المستثمرين الأجانب ورفع الدعم وفرض الضرائب وترشيد الإنفاق وتخفيض عدد الوظائف في القطاع العام. والملاحظ من المؤشرات بأن هناك تغيير جدي قد بدأ فعلا. ومع ذلك، يمكن لهذه الإصلاحات أن تكون أقل تعطيلا وأكثر فعالية كجزء من حملة أوسع نحو تنشيط وتحديث التوجه لفكرة السوق الخليجية الموحدة. ومن شأن ذلك أن يعود بالنفع من خلال مستوى الكفاءة على محرك التنوع الاقتصادي، وتعزيز الجوانب الأكثر إنتاجية في القطاع الخاص من خلال توفير مزيد من المنافسة ومزيد من فرص العمل".

قيمة النمو من خلال التكامل

قامت إرنست ويونغ بتطوير نموذج تكامل لقياس الأثر الاقتصادي في حال إزالة الحواجز الغير مرتبطة برسوم والتي تشكل عقبة في وجه الحركة التجارية والاستثمارية والإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أظهرت الدراسة أن إزالة العقبات من أمام التجارة والاستثمار يمكن أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٣,٤% أو بنحو ٣٦ مليار دولار أمريكي.

وتبلغ نسبة المنافع من الكفاءة الناتجة عن إزالة الحواجز البيروقراطية ٩٦% من إجمالي ذلك النمو. وستعود المنافع على دول الخليج الستة كافة، إلا أن أكبر المكاسب ستكون لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عُمان، حيث ستستحوذ هذه الدول الأربعة على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٣,٥% و ٤,١%.

وسلط التقرير الضوء على أن المرحلة المقبلة من التكامل الخليجي سوف تحتاج إلى معالجة وتسهيل التغيير في ثلاثة مجالات أساسية وهي:

التجارة : تطوير الاتحاد الجمركي إلى سوق عصري موحد يعتمد على التكنولوجيا ويسهل حركة الأعمال بين الدول ويرشد الإنفاق على المدى البعيد  
 الاستثمار الأجنبي : تبسيط ومواءمة مناهج الاستثمار الأجنبي وقوانين ملكية الشركات لزيادة حجم القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية.  
 المؤسسات : بناء مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تكون قادرة على الحفاظ على زخم السوق ومواجهة المصالح الخاصة.

وقد يساهم قيام سوق موحدة تعمل بكامل طاقتها في تقليل التكاليف العامة للتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز الإنتاجية وتحقيق مستويات أعلى في التجارة  
 البيئية بين تلك الدول.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أما الأثر الأكبر فسيكون في تعزيز مستويات الإنتاجية على المدى البعيد عن طريق زيادة المنافسة في القطاع الخاص وجذب مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي وإنشاء مؤسسات أكثر إنسيابية وفعالية ذات مستوى عالمي.

#### الخطوات القادمة

وقال فيل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شركة إرنست ويونغ:

"هناك خطوات فورية يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي اتخاذها لتحسين مستويات التعاون الحالية، مما يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة لكل الدول الأعضاء، ويتيح لهم في الوقت ذاته التركيز لتطوير حوافز من شأنها أن تجعل من هذه الدول إحدى الوجهات الاستثمارية الأكثر جاذبية. ورغم أن تسليط الضوء والسعي لمعالجة هذه العقبات ليس بالتكامل المنشود الذي نسعى لتحقيقه، إلا أن ذلك سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام للاستفادة من نقاط القوة المشتركة لدى جميع دول مجلس التعاون دون استثناء. والخطوة الأولى في هذا السياق ستكون العمل مع القطاع الخاص لتحديد أهم عشر عقبات لممارسة الأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل هذه العقبات العوائق التي تبطئ حركة عبور السلع التجارية عند النقاط الحدودية لكل دولة والقوانين التي لا تحاكي واقع العالم الرقمي وتعدد الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية في كل دولة والتي تجعل من الامتثال أمراً غاية في الصعوبة بالنسبة للمستثمرين المتواجدين في أكثر من دولة".

#### التأثير على مصر:

وفقاً للتقرير فإن أهم أثر للتكامل الخليجي لا يعود إلى تعزيز التجارة بين دول مجلس التعاون بل يعود إلى تسهيل العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول المنطقة وعلي رأسها مصر وبقية دول العالم.

كما أن إنشاء سوق موحدة ذات قوانين استثمار أجنبي مبسطة ومواءمة سيجعلها أكثر جاذبية للشركات العالمية لتمكينها من الاستثمار بشكل كبير في السوق الخليجية الموحدة مما ينعكس بآثره على الاقتصاد المصري والذي تعتبر منطقة الخليج أكبر شريك تجاري له وأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في مصر كما أنها المستقبل الأول للعمالة المصرية والمصدر الأكبر لتحويلاتهما.

ولتعزيز الاستفادة من الرؤية التي ظهرت بالتقرير، نؤكد علي ضرورة اتباع استراتيجية سياسة نقدية مرنة بمصر ومنطقة الخليج مما سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في قدرتها على تجميع فائض المدخرات من القطاعات الاقتصادية المختلفة لإعادة توظيف هذه المدخرات في تمويل عمليات الاستثمار والتبادل التجاري مع ربط معدلات التوسع النقدي بمعدلات نمو الدخل المحلي الاجمالي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي على السواء والمحافظة على استقرار سعر صرف حقيقي وأن تتواءم وتتفاعل ديناميكيا السياسة النقدية مع باقي السياسات الاقتصادية وتحقيق أهدافها بأقل اختلافات ممكنة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال إطار مؤسسي.

وعلي مستوي آخر، في ظل هذه المتغيرات المنظورة علي مصر أن تسعى لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول الخليج تتضمن تشديد مواصفات الجودة على السلع المستوردة ووضع ضوابط بالنسبة للسلامة والأثر البيئي مع صياغة اتفاقية للتبادل التجاري تشمل تدشين برامج بجدول زمني للإحلال محل الواردات من خارج دول المنطقة .

إن الواقع يعكس حقيقة مغايرة وهي أن المنطقة تنبض بفرص النمو الواعدة، كما أن نقص الموارد الاستثمارية ما هو إلا خطأ شائع؛ إذ أن ما ينقصنا هو روح الإقدام واحتمال المخاطر والقدرة على توظيف الأدوات والخبرات التي يستعين بها القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الجديدة التي تلبى الاحتياجات الحقيقية للمنطقة، فلم تعد الحكومات بمفردها قادرة على مواكبة متطلبات النمو الاقتصادي أو تلبية احتياجاتها التمويلية، بل إن استمرار الوضع على ذلك النحو قد يندثر بأزمة ائتمان لذلك فالأمر يستلزم تطويراً للمنتجات التمويلية وتحديثاً شاملاً لمنظومة أسواق المال. وهناك حاجة لدراسة وتقييم مستجدات المشهد الاستثماري مع إتاحة المجال لاستثمارات البنية الأساسية الضخمة وكذلك المشروعات الاستثمارية الأصغر حجماً.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية : أكبر ١٠ مخاطر تهدد اقتصاد العالم

موقع أرقام

رصدت "وحدة الأبحاث الاقتصادية" التابعة لمجلة "الإيكونوميست" ١٠ مخاطر رئيسية تهدد العالم، واعتبرت فوز المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" في انتخابات الرئاسة الأمريكية أحد هذه المخاطر ويتراوح مقياس المخاطر بين ١ إلى ٢٥ درجة، وحصل "ترامب" على ١٢ درجة وهي نفس درجة الخطر التي يمثلها صعود الجماعات الإرهابية المتطرفة، بل وتتجاوز مخاطر خروج "بريطانيا" من الاتحاد الأوروبي أو نشوب نزاع مسلح في بحر "الصين الجنوبي".

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الخطر	درجة الخطر (من ٢٥)	توضيح
١- التباطؤ الصيني		- يعاني الاقتصاد الصيني من مشاكل هيكلية حادة تتمثل في تباطؤ قطاعي التصنيع والخدمات وارتفاع الديون لتقفز إلى ٢٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي وهروب رؤوس الأموال وانخفاض العملة المحلية (اليوان)، والثقة في قدرة الحكومة على انعاشه محذرة.
٢٠		- أدت الخطة الحكومية لتحفيز الاقتصاد في ٢٠٠٩ لتراكم الديون الهائلة، واستمر اليوان في التراجع على الرغم من ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي الذي بلغ ١٠٨ مليار دولار في ديسمبر/كانون أول بمفرده، وإخفاق تدخل الحكومة في دعم أسواق الأسهم أضعف الثقة في قدرتها على الوفاء بوعودها بوضع أساس متين للاقتصاد واحترام قوى العرض والطلب بالسوق.
		- استمرار تباطؤ الاقتصاد في الصين سيؤدي التراجع المستمر في أسعار السلع خاصة النفط مما يضر باقتصادات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا المعتمدة على صادرات المواد الخام، كما سيضعف الطلب على صادرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مما يضر باقتصاداتهما نظراً لاعتماد المصنعين هناك على السوق الصينية لتصريف إنتاجهم.
٢- حرب باردة لتدخل روسيا في سوريا/أوكرانيا		- أدى هذا التدخل لأسوأ حالة من التوتر بين الشرق والغرب منذ الحرب الباردة، فاجتياح القوات الروسية لأوكرانيا في ٢٠١٤ أدى لفرض عقوبات أمريكية - أوروبية على موسكو، كما أن تدخلها في سوريا لضرب الجماعات المتطرفة يهدف أساساً لإضعاف جماعات المعارضة السورية المدعومة من الولايات المتحدة، أما حادثة إسقاط الطائرة الروسية فوق الأراضي التركية فأجج التوتر مع حلف "الناتو" الذي تضامن مع تركيا.
١٦		- زيادة حدة التوتر تهدد بحدوث مواجهة عسكرية، فالناتو يعزز نشر قواته في أوروبا الشرقية وروسيا ترفع استعدادها لتحليل مقائلاتها في سماوات أوروبا الغربية، وكل هذا سيقوض التعاون العالمي لمعالجة المشاكل المستعصية مثل مواجهة الإرهاب والاحترار العالمي، وسيحد من برامج الحكومات لخفض الإنفاق العام مع رفع الموازنات العسكرية، وقد يؤدي لارتفاع حاد في أسعار النفط.
٣- تذبذب العملات وبقاعة الديون		- رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة في ديسمبر/كانون أول الماضي، ويخشى الخبراء من تداعيات القرار على الدول التي لديها عجز بالموازنة والميزان التجاري وتلك المعتمدة بصورة أساسية على صادرات السلع، مع تأثر الدول التي تربطها روابط تجارية قوية مع الولايات المتحدة مثل المكسيك وشيلي، حيث اضطرت بالفعل لرفع الفائدة لديها للحد من اضطراب تدفق الاستثمارات وهبوط العملات المحلية ببقاعة ديون خاصة في آسيا نتيجة ارتفاع تكاليف الديون التي بلغت ٤,٤ تريليون دولار في منتصف ٢٠١٥، وقفزت ديون المؤسسات في الأسواق الناشئة من ٥٠ إلى ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.
١٦		- تفاقم أزمة الديون يهدد بأزمة مالية حادة على غرار الأزمة المصرفية الأوروبية مطلع العقد الجاري، وسيضطر الحكومات للتدخل لإنقاذ بنوكها من الإتهيار.
٤- تفكك أوروبا		- يتعرض المشروع الأوروبي لأحد أخطر مراحل مع غياب التقارب في الرؤى بين قادة المنطقة حول قضايا رئيسية

## تدبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

كالمهاجرين وهجمات باريس، ويأتي هذا الاختلاف في وقت شائك تأكلت فيه ثقة الشعوب في قياداتها السياسية بعد سنوات من الأزمات المالية المتلاحقة بالمنطقة، وهو ما أدى لزيادة شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة، ويهدد إجراء استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في هذا التوقيت الذي يملأه الاحتقان الشعبي بالتصويت لصالح القرار.

١٥ - إذا تفككت أوروبا وأعيد فرض الحدود بينها سيضعف التدفق التجاري والتعاون الاقتصادي لأكثر تكتل تجاري في العالم، وسيضر بالاقتصاد الألماني المعتمد على الصادرات بصفة خاصة.

١٥ - الاتفاق الأخير بين اليونان والدانين أيد شبح خروجها من منطقة اليورو مؤقتاً، لكن مستقبلها بالمنطقة ما زال مهدداً مع عودة الائتلاف الحكومي الهش بقيادة حزب "سيريزا" للحكم عقب انتخابات سبتمبر/أيلول، والذي سيعوق تنفيذ الإجراءات النقشفية القاسية التي يشترطها الدانين.

٥- خروج اليونان

١٥ - أزمة اليونان أبرزت صعوبة تشكيل منطقة عملة موحدة دون أن يسبقها تأسيس تكتل مالي موحد، والدول المنفصلة عن المنطقة ستعاني من انهيار عملاتها والعجز عن سداد ديونها المقومة باليورو مما يسبب خسائر خيالية للبنوك وارتباك حاد في النظام المالي العالمي، ويدفع الاقتصاد الدولي نحو هاوية الركود.

١٢ - من المستبعد فوز "دونالد ترامب" أمام منافسته الديموقراطية "هيلاري كلينتون"، لكن احتمالات فوزه تهدد بعواقب وخيمة على العالم، فقد تبني مواقف أقصى اليمين بالمطالبة بإبادة عائلات الإرهابيين ومنع المسلمين من دخول البلاد وتأييد الغزو البري لسوريا للقضاء على "داعش" و"الاستيلاء على نغزها"، وهذه السياسة المسلحة ضد الشرق الأوسط تهدد بارتداد السلاح على صاحبه بتكثيف الجماعات الإرهابية لهجماتها داخل الولايات المتحدة وخارجها.

٦- فوز ترامب

١٢ - كما لم يخفي عدائه لسياسات التجارة الحرة مطالباً بالغاء اتفاقية "نافتا" والإدلاء بتصريحات معادية تجاه الصين والمكسيك بصفة خاصة، وفي حالة فوزه ستؤدي هذه السياسات لاشعال حرب تجارية وتدمير اتفاقية الشراكة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة و ١١ دولة أمريكية وآسيوية.

١٢ - قفزت التهديدات الإرهابية لقمة الأجندة العالمية مع تصاعد وتيرة الهجمات القاتلة في الأونة الأخيرة والتي طالت لبنان وتركيا ومصر وفرنسا واندونيسيا، ورغم تراجع قوة "داعش" مؤخراً فما زال خطرها كبيراً لسببين، الأول إدارتها التنظيمية المتينة، والثاني عدم مركزيتها التي تسمح للأفراد في أي مكان في العالم بالعمل تحت لوانها دون التواصل المباشر معها.

٧- صعود تهديد الجماعات الإرهابية

١٢ - اضطراب الغرب للتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط يثير سخط المتعاطفين مع "داعش" داخل دوله مما يرفع خطر تعرضه للهجمات، ويزيد الخطر مع تدفق اللاجئين على حُدوده.

١٢ - إذا لم تنجح الحكومات في حل هذه الدائرة الشائكة فستكتمش الثقة الاستثمارية والاستهلاكية مما يهدد بوقف التحسن الذي سجلته أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية في الخمس سنوات الأخيرة.

٨- انفصال بريطانيا - رغم تأييد السياسيين لبقاء بريطانيا بالاتحاد الأوروبي فإن السخط الشعبي والإعلامي تجاه الاتحاد يزيد فرص التصويت لصالح القرار، وفي حالة الانفصال ستفقد بريطانيا - خامس أكبر اقتصادات العالم - تأثيرها كمركز عالمي للخدمات المالية ويسبب ارتباكاً للتداول التجاري عبر حُدودها.

٨- انفصال بريطانيا

كما سيضعف الأداء الاقتصادي للاتحاد لفقدانه أحد الاقتصادات المستقرة نسبياً، ويسبب اضطراب في أسواق الصرف الدولية خاصة بالغرب.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

- كثفت الصين مؤخراً من تشييد الجزر الاصطناعية ببحر الصين الجنوبي بل وتحولها لقواعد عسكرية في بعض الأحيان، وهو ما زاد التوتر مع جيرانها مثل فيتنام واليابان وماليزيا والفلبين، وفي آخر التطورات نشرت الصين صواريخ أرض جو بالمنطقة تجسها الشمال في فبراير/شباط الماضى.

٩- الصدام العسكري  
بحر الصين الجنوبي

- تأجيج التوتر يهدد بتصادم عسكري في المنطقة عند لحظة ما مما يمزق العلاقات الإقليمية ويسبب ارتباكات حادة في التجارة والاقتصاد العالمي.

- حذر التقرير من أن تراجع استثمارات النفط لمواجهة انخفاض الأسعار مؤخراً يهدد أمان الامدادات النفطية على المدى الطويل، ففي الولايات المتحدة وحدها تم إلغاء أو تأجيل مشروعات تقدر بـ ٤٠٠ مليار دولار في المجال.

- كما يهدد مصير شركات النفط الصخري رغم أنها "المسنول الأول" عن الانهيار الأخير في الأسعار، وذلك بتفاقم ديونها وعجزها عن السداد.

١٠- تراجع استثمارات  
النفط

- هذا التراجع في الاستثمارات يتجاهل أثر المخاطر الجغرافية السياسية على أمان الامدادات النفطية، فالصراعات الدائرة في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية والاضطراب السياسي في فنزويلا كلها أمور تزيد المخاوف حول مستقبل الامدادات، وتراجع الاستثمارات يفاقم هذا الخطر.

## التأثير على مصر:

يشير التقرير السابق إلى تنوع في نوعية المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال الفترة الحالية بدءاً من احتمالات حدوث تباطؤ اقتصادي في الصين - كونها أحد القوى الاقتصادية الكبرى عالمياً مما سيؤثر على الوضع التجاري المصري وعلى أسواق صادراتها خاصة وأن التباطؤ الاقتصادي في الصين سيدفعها نحو مزيد من التصدير الرخيص للأسواق الخارجية لمحاولة الحفاظ على حصتها السوقية في التجارة العالمية مما سيمثل ضغطاً متصاعداً على الأسواق الناشئة وعلى رأسها مصر.

التقرير يؤكد على أن الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية من المحتمل أن تتصاعد آثارها الاقتصادية مع تزايد مساحة التوترات في مناطق مختلفة كبحر الصين الجنوبي وأوكرانيا ومع استمرار تصاعد الأحداث الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وكون العام الحالي هو عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية وهو ما يستدعي استمرار التوازن السياسي المصري في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة وأن تعدد المتغيرات قد لا يساهم في تحقيق استفادة سريعة من التطورات على الساحة الدولية وهو ما يستدعي مرونة أكبر ومزيداً من الرؤية المستقبلية المتوازنة لأثر تلك المتغيرات.

ويرى خبراء أن أكبر تهديد يواجه استقرار النظام النقدي العالمي على المدى البعيد يتمثل في تحول الحديث الحالي عن "حرب عملات" إلى صراع حقيقي بين القوى الاقتصادية العظمى البازغة من رحم الأزمة بقيادة الصين والأخرى المهيمنة على عملات الاحتياطي في العالم والتي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بعرضها، الأمر الذي دعا اقتصاديين بوصف هذه الحرب المنظورة بأنها المسمار الأخير في نعش النظام النقدي العالمي.

ومن هذا المنطلق يتعين على مصر أن تدرك أن مستقبل عملات الاحتياط ما هي إلا مسألة اقتصاد سياسي، وليس اقتصاداً فقط، خاصة وأن العملة الدولية تلعب في الأسواق دوراً في تداول النقد الأجنبي، وإعداد فواتير حسابات التجارة، والاستثمارات المالية - وبالنسبة للحكومات، تتمثل وظائفها في كونها أداة تثبيت لأسعار الصرف وعملة للاحتياطي، ولكن على مستوى السوق تغلب الاعتبارات الاقتصادية بصورة نمطية في تحديد الخيارات المفضلة، وعلى مستوى الحكومات لا مفر من المقوم الإضافي للسياسة فالنظام المالي العالمي بدوره بدأ يبتعد عن مراكزه الرئيسية في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مراكز مالية جديدة في دبي ومومباي وشنغهاي ويجب أن تسعى مصر لأن تكون بينها، لذا في ظل هذه التحولات ومع بروز اقتصاد عالمي متعدد المراكز بات من الصعب الاعتماد على عملة واحدة كعملة للاحتياطيات.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبخصوص تراجع أسعار النفط فإن هذا الانخفاض يدعم من استمرار الدولة في تعديل مزيج الطاقة المستخدم في مصر خاصة بالنسبة لادخال تقنيات توليد طاقة جديدة مثل الفحم وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والمساقط المائية وغيرها من الطاقة الجديدة بالإضافة إلى توليد الطاقة من المخلفات. ومن غير المتوقع أن تتأثر مصر بانخفاض الاستثمارات في هذه القطاعات حاليا في ظل تقديم الحكومة تسعير مناسب للطاقة المولدة من مصادر جديدة وتوقيع تعاقدات سارية بالفعل لتنفيذها، إلا أن المحور الرئيسي للتحديات التي تواجه الاقتصاد نتيجة تراجع أسعار النفط هو مدي جاذبية السوق المصري لاجتذاب استثمارات من شركات توليد بترول وغاز عالمية لاستكشافات جديدة في مصر وذلك في ضوء تباطؤ معدلات تدفق الاستثمارات العالمية في مجالات النفط والغاز مؤخرا مع تنامي الفوائض في المعروض النفطي.

وعلي مستوي آخر، فإن خروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي سيكون له "مضاعفات سلبية كبيرة" على اقتصادها، حيث إن فقد بريطانيا لعضويتها في المجموعة الأوروبية سيؤثر على تصنيفها الائتماني العالمي وسيرفع من قيمة الاقتراض الحكومي الأمر الذي سيؤثر بدوره على خطط خفض عجز الموازنة والدين العام للدولة كما سيؤثر سلبا كذلك على تدفق الاستثمارات الخارجية إلى بريطانيا بسبب استفحال حالة الشك وعدم اليقين بين المستثمرين ومن هذا المنطلق يمكن القول بإننا لا نستطيع عزل مصر عن العالم الخارجي، لذلك فإن خروج مصر من هذا المنحنى الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالأداء الداخلي للدولة، وإنما أيضا بالأداء العالمي بكافة متغيراته.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية:

( رويترز ) ( موقع ارقام )

ارتفعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة اليوم الجمعة، لتسجل مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، مع عطفة في بعض الأسواق الآسيوية، وترقب بيانات اقتصادية وصعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٦% ليصل إلى ٢٩٧٩ نقطة عند الإغلاق، ليسجل مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها ٠,٩%. كما ارتفعت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة تداولات اليوم الجمعة، مسجلة مكاسب أسبوعية، بدعم تراجع قيمة الين، وصعود أسهم شركات التأمين والنقل وصعد مؤشر "تيكي" الياباني بنسبة ٠,٦% إلى ١٧٠٠٢ نقطة، مسجلا ارتفاعا أسبوعيا بنسبة ١,٧%، كما زاد مؤشر "تويكس" بحوالي ٠,٨% ليصل إلى ١٣٦٦ نقطة. من ناحية أخرى تمكنت غالبية الأسهم الأمريكية من حمو خسائرها وأغلقت جلسة الخميس على استقرار مع ترقب في الأسواق لتحركات أسعار النفط وتأثيرها على قطاع الطاقة، وسجلت المؤشرات الرئيسية أول خسائر أسبوعية في شهر ونصف.

وارتفع مؤشر "الداو جونز" الصناعي بمقدار ١٣,١ نقطة إلى ١٧٥١٥,٧ نقطة بعد خسائر في بداية الجلسة بأكثر من ١٠٠ نقطة، كما ارتفع مؤشر "النازداك" (+ ٤,٦ نقطة) إلى ٤٧٧٣,٥ نقطة، بينما انخفض مؤشر "S&P 500" القياسي (- ٠,٧ نقطة) إلى ٢٠٣٥,٩ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "الداو جونز" الصناعي خسائر بنسبة ٠,٥%، كما انخفض "النازداك" بنسبة ٠,٥%، بينما سجل "S&P" الأوسع نطاقاً خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٧%. وفي أوروبا، هبط مؤشر "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بنسبة ١,٤% أو بمقدار ٤,٩ نقطة إلى ٣٣٥,١ نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة ١,٩%.

وانخفض أيضاً مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (- ٩٢,٦ نقطة) إلى ٦١٠٦,٤ نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني (- ١٧١,٥ نقطة) إلى ٩٨٥١,٣ نقطة، بينما تراجع مؤشر كاك" الفرنسي (- ٩٤,٣ نقطة) إلى ٤٣٢٩,٦ نقطة.

وعلى صعيد آخر، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل/نيسان عند التسوية بنسبة ٠,٢% أو بمقدار ٢,٤٠ دولار إلى ١٢٢١,٦٠ دولار للأوقية، كما سجل المعدن النفيس خسائر هذا الأسبوع بنسبة ٢,٦%.

وفي أسواق النفط، هبط "تايمكس" الأمريكي بنسبة ٠,٨% أو بمقدار ٣٣ سنتاً وأغلق عند ٣٩,٤٦ دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بحوالي ٤,١% هي الأولى في شهر ونصف، كما انخفض "برنت" القياسي بأقل من ٠,١% أو بمقدار ٣ سنتات وأغلق عند 40.44 دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بحوالي ١,٥%.

وأغلقت بورصة الأسهم والسندات في كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهونج كونج والمملكة المتحدة الجمعة، ٢٥ مارس للاحتفال بيوم الجمعة العظيم والذي يعرف أيضاً بـ"جمعة الآلام".

## التأثير على مصر:

ترقب أسواق المال العالمية التطورات الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والذي يحافظ على وتيرة صاعدة وربما واحدة من عدد قليل من الاقتصادات في العالم التي شهدت الأرقام المنقحة من قبل صندوق النقد الدولي تفاؤلاً نسبياً بمستقبلها.

وتجدر الإشارة على حقيقة أن السوق الصيني واصل انخفاضه على الرغم من الانتعاش في الأسواق الإقليمية والدولية، وربما يكون من الحكمة تبني موقف الانتظار والترقب، حتى يتم الإعلان عن بعض الخطوات الملموسة من قبل صانعي السياسة الصينية، أو على الأقل بعض الاستقرار في الأسواق العالمية في ضوء تكهنات بتغير في تحركات السيولة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الذهب سيكون خياراً جذاباً للمستثمرين الحذرين، على الرغم من أن المحللين الفنيين يقولون أن الذهب لا يزال غير واضح من الناحية الفنية، وربما لا يكون أفضل خيار. وخروج البورصة المصرية نسبياً عن نطاق التأثيرات الخارجية وعودتها أكثر اتساقاً مع العوامل الداخلية بدعم من المتغيرات في السياسة النقدية وتحركات السيولة في البورصة إلى جانب عودة المؤسسات الأجنبية يعطي مؤشراً لإمكانية إضعاف معامل الارتباط مع الأسواق العالمية والإقليمية خلال الفترة القادمة إذا استمرت الدفعة الاقتصادية الحالية.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.